كلمة المجموعة العربية

في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

2021/11/29

السيدة/ غادة والي، مدير عام مكتب الأمم المتحدة في فيينا،

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

إن اجتماعنا اليوم للاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، والذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1977/11/29، للتذكير بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وحقة المشروع في ممارسة تقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من يونيو 1967، إنما يؤكد على أن القضية الفلسطينية لم تحل بعد، وأن الشعب الفلسطيني لم يحصل حتى الآن على حقوقه التي أقرتها الاجهزة المختلفة للأمم المتحدة على طول العقود الماضية وبانه ما زال يقبع تحت الاحتلال الاستيطاني غير الشرعي والممتد لأكثر من 50 عاماً.

لقد وقفت كافة الدول العربية، ولاتزال في مختلف المحافل الإقليمية والدولية، مدافعة عن حق الشعب الفلسطيني، ومؤكدة على مركزية القضية الفلسطينية في العالمين العربي والإسلامي، إيماناً منها بأن السلام القائم على العدل هو المدخل الحقيقي لتحقيق الاستقرار والرخاء والأمن لجميع شعوب منطقة الشرق الأوسط، وبان القضية الفلسطينية هي الركن الأساسي لأي حل دائم وشامل في منطقة الشرق الأوسط.

السيدات والسادة،

تقدر الدول العربية صمود الشعب الفلسطيني الشقيق، في نضاله التاريخي للحصول على حقوقه المشروعة، كما تؤكد على استمرار دعم الدول العربية الكامل لأشقائنا الفلسطينيين، في مساعيهم لتحقيق السلام الشامل والعادل على أساس مبدأ حل الدولتين والمبادرة العربية للسلام وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وصولاً لإقامة الدولة الفلسطينية على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

تؤكد الدول العربية مجتمعة، وفي مختلف المحافل الإقليمية والدولية التي تشارك فيها، وعلى كافة المستويات، أنه من أجل تحقيق السلام في الشرق الأوسط فيجب أولاً إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ووفقاً لمبدأ الأرض مقابل السلام وخارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية التي تبنتها الدول العربية منذ عام 2002.

كما يجب على المجتمع الدولي التركيز على الجوانب السياسية للقضية الفلسطينية خصوصاً فيما يتعلق بموضوع الاستيطان غير الشرعي التي تمارسه إسرائيل بشكل مستمر، وفي هذا الصدد تشدد الدول العربية على موقفها بشأن المستوطنات في الأراضي المحتلة منذ عام 1967، باعتبارها غير قانونية ومخالفة للقانون الدولي وكذلك القرارات الدولية ذات الصلة، وأخرها القرار الصادر من مجلس الأمن رقم 2334 لسنة 2016، حيث أن استمرار التوسع الاستيطاني سيدفع الأمور للانزلاق تجاه الكراهية والعنف، فضلاً عن ما يترتب عليه من تقويض لفرص تطبيق حل الدولتين، الأمر الذي يمثل عقبة حقيقة أمام التوصل للسلام المنشود.

اضافةً الى ذلك، وكما نحن ملتزمون بالسلام العادل والشامل، فإننا نعتبر الإجراءات أحادية الجانب من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلية في

الأراضي الفلسطينية المحتلة، بالأخص في القدس الشرقية والانتهاكات في الحرم الشريف الذي يتمتع بمكانة خاصة في قلوب جميع الدول العربية والإسلامية، تتعارض مع قرارات الشرعية الدولية وتهدد فرص تحقيق السلام وتهدف الى تغيير الوضع القائم كما أنها تؤجج مشاعر الإحباط والتطرف.

السيدات والسادة،

إن السلام العادل والشامل القائم على المرجعيات والقرارات الدولية التي تستند على الحق والعدل، ولا تنتقص من حقوق أحد هو السبيل الوحيد لحل القضية الفلسطينية، وأن الدول العربية تنتهز هذه المناسبة لتجدد دعوتها بضرورة إنهاء معاناة الشعب الفلسطيني، ومساندته لاستعادة حقوقه المشروعة، والإسراع نحو استئناف عملية سلام حقيقية في اطار متعدد الأطراف، تحقق للشعب الفلسطيني طموحاته، وتعيد له حقوقه، وبما يمكن معه التوصل إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، وإرساء مرحلة جديدة في منطقة الشرق الأوسط يسودها الأمن والسلام الاستقرار.

السيدات والسادة،

ان إحياء ذكرى اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني،

يمثل فرصة للتأكيد مجدداً على أهمية القضية الفلسطينية للمجتمع الدولي،

ويدعم كافة الجهود المبذولة في هذا الصدد حتى تكون أكثر قوة وقدرة على إيقاظ المجتمع الدولي ولحثه على اتخاذ إجراءات عملية تحمي الشعب الفلسطيني وتمكنه من ممارسة حقه في تقرير المصير من اجل حريته واستقلاله في أراضيه المحتلة عام 1967 مع القدس الشرقية عاصمة له وانهاء معاناة اللاجئين، وفرصه حقيقية للأمم المتحدة وكافة أجهزتها لبذل كافة الجهود الممكنة للتوصل لحل عادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية، وعلى النحو الذي يسهم في تحقيق الاستقرار المنشود في الشرق الأوسط وضمان ان تحي شعوب المنطقة في سلام ورفاهية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،